المسؤولية المجتمعية للجامعات في المجتمع المصري.
دراسة ميدانية مقارنة بين
جامعتين حكومية وخاصة

د/ عبير فؤاد احمد شريف
مدرس بقسم علم الاجتماع –بكلية الاداب – جامعة المنوفية

المخلص: هدف البحث إلى التحقق من درجة ممارسة الجامعات للمسؤولية المجتمعية في المجتمع المصري، أجرت الباحثة دراسة ميدانية مقارنة بين جامعة حكومية (جامعة المنوفية) وجامعة خاصة (جامعة ٦ أكتور) اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت أداة الاستبيان، وذلك على عينة بلغت (٢١٢) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين محل البحث. خلصت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة الجامعتين محل البحث للمسؤولية المجتمعية جاءت متوسطة في اربعة أبعاد وهي: المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه البيئة، المسؤولية تجاه الموارد البشرية، المسؤولية تجاه المستفيدين. اظهرت الاختبارات الاحصائية وجود فروق دالة عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١) بين الجامعة الحكومية والخاصة على أبعاد المسؤولية الخمسة، وجاءت الفروق لصالح الجامعة الخاصة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، قضايا البيئة، الموارد البشرية، الجامعات المصرية.

The social responsibility of universities in the Egyptian society. A comparative field study between public and private universities

Abstract:
The research aimed to investigate the degree to which universities practice societal responsibility in the Egyptian society. The researcher conducted a comparative field study between a public university (Menoufia university) and a private university (6th of October university). The researcher relied on social survey method and used the questionnaire tool on a sample of (212) faculty members in the two universities in question. The results of the study concluded that the degree of societal responsibility practice in the two universities was moderate in four dimensions: responsibility towards society, responsibility towards environment, responsibility towards human resources and responsibility towards beneficiaries. The statistical tests showed function differences at the leve

المقدمة

تعدُّ المسئولية الاجتماعية واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية الضرورية، فهي سبيل التقدُّم الفردي والاجتماعي، بل إنَّ القيمة الحقيقية للفرد في مجتمعه تُقاس بمدى تحمُّله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، ولذلك لا بدَّ من العمل على بثِّ الوعي بأهميتها ووضع البرامج الكفيلة بترسيخها لدى الأفراد والمؤسسات.

ويعد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ عام ١٩٥٠ تطورا لأي منظمة تهدف إلى التقدم والازدهار، ومع بداية إدخال منظمات الأعمال للبعد الاجتماعي في إدارة استراتيجياتها، بدأ يظهر هذا المفهوم تحت مسميات مختلفة حيث تشير جميعها إلى المسؤولية الاجتماعية منها: المساءلة الاجتماعية Corporate Account Ability والأخلاق المنظمية Corporate Ethics والمواطنة المنظمية Corporate Citizenship.

وقبل حلول الألفية الثالثة أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة تسعى إلى تفعيل دور المؤسسات في المجتمع وسميت بالاتفاق العالمي، ومنذ أوائل القرن العشرين بينت الدراسات مدى أهمية الأداء الاجتماعي, وأكدت "على أن كل منظمة يجب عليها أن تحدد مسؤوليتها من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المتحققة للمجتمع"(المعايطة،٢٠١٩:٥).

في اطار ذلك يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية Social Reponsibility (CSR) تجعل منها مواطنا صالحا، فلكي تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعية عليها "المشاركة الفعلية في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة, والمشاركة بالوقت والجهد من أجل تحسين ظروف المجتمعات التي تعمل فيها" (أنور،٢٠١٠:٩).

وفي عصر التقدم والعولمة لم يعد ينظر إلى المؤسسات بالنظرة التقليدية وأنها وحدة إنتاج ذات دور قائم على تقديم خدمات متنوعة عالية الجودة، والترويج لذلك، "ولم يعد من المقبول أن تركز المؤسسات على اختلافها على ازدرهار انشطتها بمعزل عن العملاء المتأثيرين بممارساتها"(Amato et all,2009:2) ، لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية موضوعا مهما للغاية ليس فقط للمؤسسات, ولكن أيضا للمجتمعات والسياسية العامة، ذلك

"لأن المسؤولية الاجتماعية غالبا ما تعتبر مهمة جدا لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها" (Gorski el all,2014:224).

لقد أصبح من الثابت اليوم أن المؤسسات الجامعية يجب ان تضطلع بثلاثة مهام أساسية وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي وظائف أساسية ومترابطة ارتباطا وثيقا، تعمل على تحقيق عدد من الأهداف بداءا من نشر المعرفة وتعديل السلوك واكتساب المهارات (التعليم) فضلا عن تنمية المعرفة وانتائجها وتطويرها (البحث العلمي) وانتهاء إلى تطبيق المعرفة في حل مشكلات المجتمع وخدمة أفراده، وصولا لتحقيق رفاهية المجتمع. لقد باتت المؤسسات الجامعية تمارس دورا مهما وحاسما في الكشف عن مشكلات المجتمع وتقديم الحلول العملية والقادرة على معالجة تلك المشكلات، وتحولت الجامعات إلى ركائز تعتمد عليها المجتمعات في تحقيق التنمية والازدهار وعلى مختلف الاصعدة .

والارتباط بين الجامعات كمؤسسات للمعرفة وبين المجتمع جعل منها تتخطى حدود أدوارها التقليدية المتمثلة في التدريس فحسب، فاتسع هذا الدور لتكون مراكز للبحث والتخطيط للمستقبل وخدمة المجتمع، واصبح دورها في تنمية المجتمع وبناء مقدراتها مسألة لا خلاف عليها.

من هنا بدأ الحديث عن المسؤولية المجتمعية للجامعات تشكل محورا أساسيا في محاور تنمية تلك المجتمعات وتطويرها والعمل على حل مشكلاتها، "ولذا يشكل الأحاسس بالمسؤولية الاجتماعية الأساسي الاجتماعي المتين لعمليات التطور و التنمية الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية، لارتباطه بما تقدمه المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم الجامعي خاصة لمجتمعها من مبادرات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بما يخدم المجتمع المحلي وتنميته (أحاندو،٢٠١٦،ص٥١) ، لقد أدركت المؤسسات الجامعية بشكل متزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية فلم تعد تلك الجامعات قادرة على التركيز فقط على التدريس، "فهي مسؤولة عن اتخاذ القرارات التي يجب أن تكون مقبولة أخلاقيا واجتماعيا لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع والبيئة وكذلك أفراد المجتمع"(Sohodol et all,2009:2303-2304).

وفي الوقت الذي أحرزت فيه الجامعات في البلدان المتقدمة توجها قويا نحو ممارسات المسؤولية الاجتماعية، إلا أن الأمر ليس على حد السواء بالنسبة لكافة البلدان، أما الحالة في البلدان العربية فمازالت في بدايتها، فثمة إجماع على أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية ما زالت محدودة ولم تقم بالدور المتوقع منها حتي الآن، "فعلى الرغم من زيادة الاهتمام العالمي بالحقول العلمية التي ترتبط بالاعمال وعلاقتها بالمجتمع وتبنيها لمسؤويات اجتماعية وأخلاقية، وكثرة البحوث والمساقات التي تدرس في الجامعات تحت مسميات مختلفة، فانه يبدو في العالم العربي ان هناك نقصا كبيرا في هذا الجانب سواء على صعيد البحوث والكتب أو تدريس مساقات ذات علاقة بهذا الموضوع، كما ان طبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها الظروف في السنوات الأخيرة، تحتم أهمية اصلاح وتطوير منظومة التعليم العالي لتصبح مهيأة للمشاركة الفاعلة في مستقبل التنمية ونهضة الأمة، من خلال مجموعة من الاصلاحات، كدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي واسراتيجية المؤسة، ووضح برامج المسؤولية الاجتماعية في اطار الاستراتيجة العامة للمؤسسات الجامعية" (غزال، ٢٠١٧،ص٦٧)

وقد كان ذلك دافعا لتوجه الباحثة نحو دراسة هذا الموضوع الذي سيبحث في درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية والخاصة في مصر.

٢. مشكلة البحث

أصبح من المستقر عليه بشكل واسع أن للجامعات دورا حاسما في تحقق التنمية في كافة جوانبها الاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، وغيرها من الجوانب التي تشكل الجوانب الكلية لما بات يعرف بالتنمية المستدامة، وهو المفهوم الذي طورته منظمات الامم المتحدة منذ تسعينات القرن العشرين، وأكدت على أن تحقيق تلك الاستدامة التنموية يتطلب مشاركة كافة مؤسسات المجتمع ومن بينها بكل تأكيد مؤسسة الجامعة.

وتعد الجامعة مركز إشعاع حضاري لاي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع

المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي اداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.

وتنطلق الجامعة في عملها التنموي من ثلاثة قواعد أساسية، الأولي تقديم تعليم متميز يؤهل الخريجين لسوق العمل في مختلف المجالات، والثاني بحث علمي يعمل على تعزيز دور الجامعة في حل مشكلات المجتمع والعمل على تقدمه، والثالث خدمة المجتمع والتي هي عين ما أطلق عليه المسؤوليات الاجتماعية للجامعات.

وفي ظل مفهوم المسؤولية المجتمعية لم يعد دور الجامعات يتركز فقط على تحقيق الكفاءة الداخلية, وإنما أيضا تلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنمية الوعي بكون تلك الجامعات غير منعزلة عن المجتمع، وأن أنشطتها لا تتركز فقط على الجوانب التعليمية، وإنما يتعدى إلى الالتحاق بقضايا المجتمع والبيئة.

وفي ضوء ذلك ووفقا لتأكيد بعض الدراسات السابقة (الخزاعلة،٢٠١٩:١-٢), فقد اعتبرت المسؤولية الاجتماعية أحد أهم المرتكزات المسؤولة عن تشكيل الصورة الإيجابية للمؤسسات في المجتمعات التي تعمل بها، ومن ثم بناء سمعة طيبة، وتحقيق المشاركة الفعالة في مجال تقديم الخدمات المجتمعية، مما يعمل على رفع مكانتها وتعزيز قدراتها، فضلا عن ذلك فإن الاستثمار في الأنشطة الاجتماعية عبر المسؤولية الاجتماعية يعزز من قيمة تلك المؤسسات, ويحسن من قدراتها على الاحتفاظ بعملائها.

وفي ضوء أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات أكدت الدراسات على أن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الجامعات في العالم العربي _ومن ضمنه المجتمع المصري- هو التركيز على احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي، وألا تعيش بمعزل عنا لمجتمع المحيط بها بكل مايواجه من تحديات ومشكلات، وبكل ما يحل به من طموحات وآمال، فقد ا صبحت المسؤولية الاجتماعية للجامعات مهمة أساسية من المهام المسندة إلى الجامعات في سعيها لتحقيق الترابط والتفاعل مع مجتمعها (محمد،٢٠١٧،ص٥٢٥)

كما أكدت الدراسات الحديثة أيضا على أن مظاهر النقص في تحمل المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية العربية في مختلف القطاعات بما فيها

قطاع التعليم العالي، واغفال المؤسسات الجامعية العربية تحديدا لدورها المأمول تجاه مسؤليتها الاجتماعية(الخطيب،٢٠١٩،ص٨٨٧)

في ضوء ذلك جاءت فكرة البحث الراهن التي صاغت الباحثة مشكلتها البحثية في التساؤل التالي ما درجة قيام الجامعات الحكومية والخاصة في المجتمع المصري بأدورها تجاه مسؤولياتها المجتمعية ؟

٣. أسئلة البحث:

– ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع؟

– ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة؟

– ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية؟

– ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية تجاه المستفيدين؟

– ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية تجاه المنتج (الطلاب الخريجين)؟

–هل توجد فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية ترجع لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة)؟

٤. أهداف البحث:

– تحديد درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.

– تحديد درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة للمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة.

–تحديد درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة للمسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية.

– تحديد درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة للمسؤولية المجتمعية تجاه المستفيدين.

– تحديد درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة للمسؤولية المجتمعية تجاه الطلاب الخريجين.

–قياس الفروق في درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية وفقا لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة).

٥. أهمية البحث ومبرراته:

– يؤكد هذا البحث على أهمية ثقافة المسؤولية المجتمعية ، والدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في هذا الشأن.

– يؤكد هذا البحث على أهمية البعد الأخلاقي والاجتماعي الذي يجب أن يميز الجامعات، خاصة في ظل سطوة مفاهيم اقتصاد السوق الذي يركز على البعد الربحي بشكل ربما يتفوق على الأبعاد الأخرى.

– تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يعمل على توضيح المضمون الحقيقي لمفهوم المسؤولية المجتمعية , وتصحيح الخطأ الشائع الذي يحصر تلك المسؤولية في الهبات والمساعدات التي تمنح للمعوزين، فالمسؤولية الاجتماعية أشمل من هذا البعد الضيق وتتسع لتشمل أبعادا أخرى وأطرافا متعددة.

– يؤكد هذا البحث أيضا على أن المسؤولية المجتمعية ليست مجرد جوانب اقتصادية ونفقات توجه للعاملين أو البيئة أو المجتمع، بل هي نظام متكامل يمكن للجامعات أن تحصل من خلاله على العديد من الميزات التي تحسن من صورة تلك الجامعات أمام المجتمع.

– إن النتائج التي سيخلص إليها هذا البحث ستكون مفيدة للعديد من الأطراف، سواء الجامعات الحكومية أو الخاصة أو المعنيين بممارسات المسؤولية المجتمعية بوجه عام.

٦. الدراسات السابقة

٦-١ الدراسات العربية:

الملاحظة الأولى التي تود الباحث الإشارة إليها هي أن الانتاج البحثي في دراسة المسؤولية الاجتماعية نشط بشكل كبير في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص، وربما يعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية بدا أول الأمر في المجال الاقتصادي والتجاري، ومن هنا فإن الدراسات التي بحثت في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمؤسسات الاقتصادية التجارية كثيرة للغاية على العكس من الدراسات التي بحثت في تلك المسؤولية في مؤسسات التعليم.

من الدارسات العربية التي بحثت في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية دراسة دراسة وهيبة مقدم (٢٠١٤) بعنوان "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية"، ودراسة خولة طلحي (٢٠١٥) بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر"، ودراسة نعيمة القطراني(٢٠١٦) بعنوان "معوقات تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات النفطية الليبية"، ودراسة أحمد مضحي (٢٠١٧) بعنوان "أثر تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصالات في دولة الكويت"، ودراسة رقية المعاطية (٢٠١٩) بعنوان "أثر المسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية للمنظمات"، ودراسة على الخزاعلة (٢٠١٩) بعنوان "أثر إدراك العملاء للمسؤلية الاجتماعية في الاحتفاظ بالعميل في الصناعات الاستخراجية في الأردن"،و دراسة إيمان سعادة ورجا الخالدي (٢٠١٩) بعنوان :واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية".

وقد خلصت تلك الدراسات إلى العديد من النتائج المتشابهة للغاية منها: غياب أي فلسفة واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية (مقدم،٢٠١٤) و أن القطاع الخاص لم يرق إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية المرجوة منه، ولم يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وزيادة نسبة التشغيل (طلحي،٢٠١٥)، وأنه لا توجد رؤية واضحة من قبل المنظمات قيد الدراسة نحو تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (القطراني،٢٠١٦).

ولا تختلف الدارسات الاجنبية في التي بحثت في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كثير عن نظيرتها العربية فيما يتعلق بنوعة القضايا التي ركزت عليها، إلا أنها اختلفت في النتائج حيث أظهرت تلك الدراسات وجود درجة التزام عالية من قبل المؤسسات الاقتصادية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في مجتمعاتها، من تلك الدراسات دراسة آنا ريميسوفا وزوزانا باتشوفا (Remisova and Buciova,2012:273-293), بعنوان "قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الموظفين"، ودراسة رشيد وآخرون Rashid el al (٢٠١٣), بعنوان "المسؤولية الاجتماعية وتركيزها على العميل"، و دراسة دي بيلا والفيومي DI Bella and Al-Fayoumi (2016), بعنوان "اتجاهات أصحاب المصالح حول المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن، و دراسة ماكسين وأولجا Maxim and Olga (٢٠١٧) بعنوان "تصور العملاء لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات", وهي دراسة مقارنة بين المستهلكين الروس والفلنديين، ودراسة مارك كاميلري (Camilleri,2017:1-20) بعنوان "سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالولايات المتحدة الأمريكية"، ودراسة سيد لامو (Lamo,2017:21-37) بعنوان"المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الإدارة العامة(دراسة حول الحوكمة).

أما الدراسات التي بحثت في موضوع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات فمنها دراسة عائدة العريفي (٢٠٠٦) والتي هدفت إلى التعرف على واقع ممارسة الجامعات اليمنية لادوارها في مجال خدمة المجتمع، وكان من أهم نتائجها، ضعف ممارسات الجامعات اليمنية لادواها في مجال خدمة المجتمع وعدم رضا مجتمع البحث عن الخدمات التي تقوم بها الجامعات في مجال خدمة المجتمعن ويعود السبب في ذلك إلى عدة معوقاتمنها قلة ا لاعتمادات الماليةالمخصصة للمراكز والكليات وانعدمها بالنسبة للجامعاتن وغياب الرؤية المتكاملة الواضحة لمفهوم خدمة المجتمع.

كما بحثت دراسة ندى باقر (٢٠١٢) في درجة المسؤولية الاجتماعية وقياس الاداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المستنصرية بالعراق، وكشفت النتائج عن أن

أعضاء هيئة التدريس لا يعانون من ضعف في المسؤولية الاجتماعية، وانه كلما زادت المسؤوية الاجتماعية زادت درجة الاداء الوظيفي.

كما بحثت دراسة إسلام هللو (٢٠١٣) في دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية، طبقت الدراسة على جامعة الاقصى، وتوصلت إلى أن دور الجامعة لا يرتقي في خدمة المجتمع إلى درجة عالية للمسؤولية الاجتماعية، وارجعت ذلك إلى ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية وضعف الامكانيات التي تؤهل الجامعة للقيام بتلك الأدوار في خدمة المجتمع.

أما دراسة مديحة محمد (٢٠١٦) فقد هدفت إلى وضع تصور مقترح للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة، قدمت الدراسة، خلصت الدارسة إلى تقديم مقترح يضم عدد من المكونات أهمها الشراكة مع المجتمع وتلبية احتياجاته، وادارة الموارد البشرية، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، كما كشفت الدارسة عن أهم معوقات المسؤولية الاجتماعية ومنها عدم كفايةالميزانية الموجهة لتحقيق ادوار المسؤولية، وضعف ثقافة العمل التطوعي ، وضعف الاهتمام على المستوى الرسمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

كما أجرت سميرة محمد (٢٠١٧) دراسة بعنوان "رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة توفر ممارسات المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من ٤٢٨ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي درجة التوافر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية كانت (٤٠.٤٥٪).

وسعت دراسة زرزار العياشي (٢٠١٧) إلى إبراز دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية، وكشفت الدارسة عن غياب الخطط والبرامج التطويرية والبحثية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية، وانخافض مستوى العملية التعليمية وتنمية المجتمع في الجامعات، وغياب التعاون بين الجامعات العربيةي.

كما بحثت دراسة خليل الخطيب (٢٠١٩) في موضوع واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات العربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و اسلوب تحليل المضمون كاداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها اتسام واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات العربية بالقصور والضعف والتجاهل، وقلة انتشاره واستيعابه باصلورة المطلوبة، وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية لوزارت التعليم العالي والجامعات من وجد وحداتخاصة تعني بادارة المسؤولية الاجتماعية.

كما بحثت دراسة محمد البلشي (٢٠٢٠) في موضوع التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية، هدفت الدراسة إلى إبراز الادوار التنموية التي تقوم بها الجامعات المصرية، فضال عن التعرف على واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية لتلك الجامعات، وأبرز معوقاتهان خلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من مظاهر القصور والضعف التي تعتري قيام الجامعة بمسؤوليتها المجتمعية، وكذلك في مجال التنمية المستدامة.

تلك كانت نماذج من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وإلى جانب تلك الدراسات رصدت الباحثة العديد من الدراسات الأخرى التي بحثت في قضايا متنوعة ذات صلة بموضوع البحث الراهن (المسؤولية الاجتماعية للجامعات) منها: دراسة محمود جابر وناصر مهدي (٢٠١١) حول دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، ودراسة محمد شاهين (٢٠١١) حول المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، ودراسة فواز حراشة (٢٠٠٩) عن دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع، ودراسة محمد الرشيد (٢٠٠٥) حول دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور، ودراسة سميرة محمد (٢٠١٧) بعنوان "رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل"

ولا تختلف تلك الدراسات فيما وصلت إليه من نتائج عن نتائج الدراسات التي عرضت لها الباحثة، حيث ان ثمة اتفاق كبير بين تلك الدراسات على أن الدور الذي تقوم به

الجامعات العربية _على اختلاف بلدانها_ لا يرقى إلى الدور المأمول والمنتظر أن تقوم به تلك الجامعات.

٢-٦ الدراسات الأجنبية:

لم تختلف الدراسات الاجنبية في موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات كثيرا في نوعية القضايا التي طرحتها للبحث عن الدراسات العربية، من هذه الدراسات دراسة براون وكلوك (Brown and Clok,2009) حول واقع المسؤولية الاجتماعية كما تمارس في جامعات المملكة المتحدة، ودور القطاع الخاص في دعم هذا الدور عبر مراكز البحث العلمي وخدمة المجتمع، شملت الدراسة ٢٥ جامعة من جامعة المملكة المتحدة، وخلصت النتائج إلى أن هناك بعض الجامعات فقط هي من تقوم بدور قوي يحقق المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها، وان هناك توجها ايجابيا من قبل مؤسسات القطاع الخاص نحو دعم أدوار الجامعات البريطانية في المسؤولية الاجتماعية.

كما اجرت مارسين جريك (Geryk,2011) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية، ركزت الدراسة على جامعة سبيروا هارت الرومانية ، وهدفت الدراسة أيضا إلى رصد مدى رضا الاطراف ذات العلاقة (الخريجين والمؤسسات العامة وأسر المجتمع) عن هذا الدور، كشفت النتائج الميدانية عن قيام الجامعة بدور فاعل في المسؤولية الاجتماعية ، وان هناك حالة من الرضا المرتفعة من كافة الاطراف المعنية حول أدوار الجامعة تجاه المجتمع المحلي.

كما اجري افليس وآخرون (Aviles el all,2017) دراسة حول المسؤولية المجتمعية للجامعات في ضوء معايير الجودة، توصلت الدراسة إلى أن تجربة جامعة مدريد الاسبانية في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تجربة ناجحة للغاية، حيث يوجد في الجامعة نحو ١٤ مركزا يقدم خدمات مباشرة للمجتمع المحلي، تتراوح تلك المراكز ما بين مراكز لخدمة البيئة والطاقة والبحوث الفكرية ودراسات المجتمع المدني، فضلا عن ذلك أوضحت الدراسة أن

الجامعة تمنح ٨٪ من الدخل السنوي لها لتلك المراكز حتي تتمكن من القيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها المحلي.

٧. الاطار النظري للبحث:

٧-١ مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Reponsibility

ثمة اتفاق كبير بين العديد من الدراسات على أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهو الأمر الذي ينجم عنه في بعض الأحيان سوء الفهم، من هذه الدراسات دراسة (Justice,2018:1), ودراسة (Heslin and Ochoa,2008:126-127)، وربما يعود ذلك وفقا لكورول Carroll إلى أن "المفهوم ذو تاريخ طويل ومتنوع" (Carroll,1999:268).

وتعد محاولة الأمم المتحدة هي الأبرز في التعريفات الدولية للمفهوم، حيث صكت المؤسسة وثيقة تعد مرتكزا أساسيا في أدبيات المسؤولية الاجتماعية، وقد تحدد الهدف منها في" إدماج مجموعة من مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية في أنشطة الشركات في جميع أرجاء العالم. ووفقا لهذه الوثيقة تلتزم الشركات التي تتبنى المبادرة بموائمة عملياتها واستراتيجياتها حسب عشرة مبادئ تحظى بقبول عالمي في مجال حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد.

(https://tfig.itcilo.org/AR/contents/un-global-compact.htm)

أما البنك الدولي فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل, لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم البيئة في آن واحد" ٠ (World Bank,2005:1)

ووفقا لكل من هيسلن وأوشو ", يقوم مفهوم المسؤولية الاجتماعية على استدامة المشاركة في نشاطات اقتصادية تتعدى المتطلبات القانونية المنصوص عليها، والتي تحمي رفاهية الموظفين والمجتمع ككل" (Heslin and Ochoa,2008:126-127).

وعرفها كوتلر ولي بأنها تعني "التزام المنظمة لتحسين مستوى المعيشة في المجتمع من خلال ممارساتها التجارية واستغلال الموارد", (Kotler & Lee,2008).

وعرفها كل من هوسين وأندرو بأنها "التزام شركات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتطوير الخدمات الصحية وإيجاد فرص عمل مناسبة ومكافحة التلوث وحل مشكلات المواصلات"(Hossin and Andrew,2006).

وقد اكد بارجوي على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مجموعة من الممارسات التجارية المفتوحة والشفافة, كما تعد الطريقة القائمة على القيم الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة (Esmaeilpour and Barjoei,2016).

وعلى المستوى العربي عرف مقدام المسؤولية الاجتماعية هي "الالتزام الأخلاقي والتصرف المسئول تجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة، ونعني بها ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المساهمين والملاك والعمال والزبائن والموردين والمجتمع والبيئة"(مقدم،٢١٤:٢٢).

٢-٧ المسؤولية المجتمعية للجامعات:

تفضل الباحثة استخدام مصطلح المسؤولية المجتمعية بدلا من المسؤولية الاجتماعية، لان كلمة مجتمعية تحيل إلى أكثر من بعد في تلك المسؤولية (بعد بيئي، بعد اجتماعي، بعد اقتصادي، بعد ثقافي ...الخ)، كما تود الإشارة إلى أن مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات نابع في الأصل من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Ahmed,2012,p.77) ، ذلك فلا يختلف المفهوم عن الاطار العام السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاخرى، وما ينطلق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل يطبق على المسؤولية المجتمعية للجامعات (محمد،٢٠١٧،ص٥٣٣)

وقد عرفت المسؤولية المجتمعية للجامعات بانها الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع، من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة

في عالم العلم والتقنية مع ضمان الاحتياجات الاجتماعية التي تشتمل على الأبعاد التالية، وهي البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي (احاندو،٢٠١٦،ص٥١)

كما عرفها خليل الخطيب بانها تلك الجهود والبرامج والأدوار والأنشطة التي تقدمها الجامعات العربية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات والأوطان لتطوير وتحسين كافة مناحي الحياة(الخطيب،٢٠١٩،ص٨٨٩)

وعرفها رمزي عبدالحي بانها كل ماتقدمه الجامعات من انشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلابها النظاميين أو أعضاء هيئة التدريس بها من أفراد المجتمع ومؤسسات، بهدف احداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة (عبدالحي،٢٠١٢،ص٣٠٣)

وعرفها محمد حنفي إجرائيا بأنها تتمثل في الوظائف التي تلتزم بها الجامعة نحو المجتمع بجميع قطاعاته ومجالاته سياسية كانت أو اقتصادية او اجتماعية أو ثقافية، بشكل يعمل على تنمية الوعي والمهارات الاجتماعية للافراد مما يؤدي إلى رفع كفاءته في جمع المجالات(حنفي،٢٠١٧،ص٩).

وعرفها الصائع بانها مسؤولية الجامعة في ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة (الصائع،٢٠١٤،ص٤٣٣).

وعرفها شو وآخرون بأنها سياسة ذات اطار اخلاقي لاداء الجامعة لمسؤولياتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية انسانية مستدامة (Shu el all,2015,p.165).

التعريف الاجرائي لمفهوم المسؤولية المجتمعية في الدراسة الراهنة:

تعرف الباحثة اجرائيا مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنه كافة الجهود التي تبذها الجامعة والموجهة نحو المجتمع (داخليا او خارجيا) لأجل تنميته وتطويره في المجالات التالية:

أ. الانشطة الموجهة إلى مجال البيئة (خارجية).

ب. الانشطة ذات الطابع الاجتماعي التنموي (خارجية).

ت. الانشطة الموجهة تجاه الموارد البشرية (داخلية).

ث. الانشطة الموجهة نحو المستفيدين (داخلية وخارجية).

٣-٧ أهمية المسؤولية المجتمعية وأهدافها:

برزت المسؤولية المجتمعية بداية في مجال المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، وهو الامر الذي أدى إلى أن غالبية الدراسات التي أجريت مبكرا حول المسؤولية المجتمعية جاءت لتناقش قضاياها من خلال المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية وغيرها، وقد أبرزت العديد من الدراسات أهمية ممارسات الشركات للمسؤولية الاجتماعية، حيث أشارت دراسة أجوس وسالاس Agus and Salas, إلى "أن التزام الشركات بأنشطة المسؤولية الاجتماعية يقابله دائما تقدير تام من قبل المستلهلكين, مما يؤدي في النهاية إلى تحسن مستوى الأداء"(Agus and Salas,2017)، كما أكدت ماريان ريبوي على "أن تلك الممارسات تؤدي إلى تنمية ولاء العملاء" (Marin and Rubio,2009)، واتفقت دراسة كل من فيتاليتو وسن (Vitaliano,2010) على ذات المعنى.

وقد أكد يوسف عواد على أن المسؤولية المجتمعية تعد من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهي التزام طوعي ومستمر من هذه المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع، وذلك من خلال اطلاق وتبني المبادرات الداعمة لخدمات القطاعات كافة، حسب احتياجات تلك القطاعات وامكانات االمؤسسة (عواد،٢٠١٠،ص١٤).

وأمام المكاسب المختلفة التي تنجم عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية بادرت العديد من المؤسسات إلى تحسين ظروف بيئة عملها وتوفير العدالة الوظيفية، وغيرها من المبادرات الاجتماعية الداخلية، وذلك لتحسين أرباحها وموقعها التنافسي، ومن ثم كان الربط بين بعض الدراسات بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية وتعزيز مكانة المؤسسات في اكتساب المميزات التنافسية وفقا لتأكيد دراسة كل من: (Mandhachitara & Poolthong,2011), ودراسة (Quazi & Richardson, 2012;).

وأكد محمد، على أنه يوجد العديد من المبررات التي تحتم قيام منظمات الأعمال بدورها نحو المجتمع، "فقيام المنظمات بدورها تجاه المجتمع ليس تفضلا منها، كما لا يعتبر من الحقوق المكتسبة للمجتمع، ولكنه يدخل ضمن فلسفة وجود المنظمات والناشئ عن تبادلية المنافع فيما بين الطرفين" (محمد،٢٠١٨:٣٨)

وقد أوضح الأسرج أن التجارب التطبيقية أظهرت "أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للمؤسسات على اختلافها هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها"(الاسرج،٢٠١٠:٢) ، وفي ذات المنحى أكد إبراهيم على "أن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت من المسؤولية الاجتماعية عاملا هاما ورئيسيا هو الاعتقاد بأن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تؤثر على اتجاهات العاملين بما فيها الرضا الوظيفي" (إبراهيم،٢٠١٥:٣١).

إن الحديث عن أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات حديث متداخل، يحيل إلى العديد من النقاشات التي تتعلق بأدوار الجامعة بوجه عام وطبيعة علاقتها بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، هذا بخلاف عدد من القضايا الاخرى التي تتعلق بالقوى البشرية العاملة في الجامعة ورفع قدراتها المؤسسية، في هذا الصدد أوضح أمير وآخرون أن أنشطة المسؤولية المجتمعية للجامعات عمل على تحسين سمعتها (Aamir et all,2014) اتفق على ذات الأمر أسيماه وآخرون (Asemah el all,2013) وذلك لأنشطة أنشطة الجامعات في المسؤولية المجتمعية تعمل على دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في انجاح خططها واهدافها (Geryk,2011,p.63).

كما أكدت دراسات أخرى على أن المسؤولية المجتمعية للجامعات تعمل على جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بم (جلبي وعبده،٢٠١١،ص١٧١) وذلك لأن انشطة المسؤولية المجتمعية للجامعات تسهم في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال الاجتماعي والبشري، فالممارسات والانشطة الخاصة بتحقيق عدالة الاجور وخلق بيئة عمل آمنة واتاحة فرص التدريب والترقي وتوفير المزايا الصحية للعاملين وأسرهم ومرونة ساعات العمل، كل

تلك الأمور تعمل على رفع قدرة الجامعات على أن تتحول إلى بيئات عمل جاذبة كما أوضحت دراسة كل من فلولفا ولابينا (Frolova and Lapina ,2014,p.178) ودراسة ببرانكو وورودريجيس (Brancao and Rodrigues,2006,p.112).

كما تعمل أنشطة المسؤولية المجتمعية للجامعات أيضا على رفع القدرة المؤسسية وتعزيز قويتها في تحقيق التميز وذلك نظرا لأن تلك الممارسات تعمل على تعزيز قدراتها التنافسية، لان ثمة ارتباط قوي بين تطبيقات المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعزيز القدرات التنافسية لها، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Weber,2005,p.247-261) ودراسة (Boulouta and Pitelis,2014,p.349-364)، ودراسة (النويقة،٢٠١٦، ص١١٥-١٣٧)، ودراسة(العارف،٢٠٠٣،ص٣٨-٤٠)، ودراسة (عبد الرحمن وناصر،٢٠٢٠، ص٢٠٣-٢٤٨).

أما عن أهداف المسؤولية المجتمعية للجامعات، فإن الجامعات تسعى إلى تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع من خلال تحقيق عدد من الأهداف، ياتي في مقدمتها المشاركة في الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع وتنمتيها بالنقد والمعالجة وتشكيل وجهات النظر الإيجابية، إضافة إلى اجراء البحوث والدراسات العلمية المبدعة والخلاقة التي تعالج قضايا المجتمع والبيئة المحيطة، كما تهدف الجامعات أيضا إلى إبراز القضايا الاخلاقية والمساهمة في تشكيل المواطنة الديمقراطية، ومن ثم فإن الهدف الشامل للمسؤولية المجتمعية للجامعات هي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى القضاء على الفقر وتوفير العدالة المجتمعية ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد المتاحة (الطراونة وأبو حميدان،٢٠٢٠،ص٢٤٥).

٤-٧ مبادئ المسوؤلية المجتمعية للجامعات ومعوقاتها:

تنهض المسؤولية المجتمعية للجامعات على عدد من المبادئ الأساسية، أوضحها عامر الكبيسي في تعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمعات المحلية لتحسين الفرص الاقتصادية وتمكين الأفراد، وضمان وصول رسالة التعليم الجامعي والبحث العلمي

والاستجابة لها، إضافة إلى خلق اطر مؤسسة لتشجيع ومكافأة وتقدير الممارسات الجيدة في مجال الخدمة الاجتماعية منجابن أعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين والشركاء، كما أضاف الكبيسي أيضا زيادة الوعي داخل الحكومات والمؤسسات التجارية ووسائل الاعلام والمنظمات الدولية حول الاسهامات في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار للجامعات، وإقامة شراكات مع المدارس الابتدائية والثانوية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي،حتي يصبح التعليم من اجل المواطنة النشطة والفعالة جزء رئيسا من العمليةالتعليمية وعلى جميع مستويات المجتمعوخلال مراحل الحياة المختلفة(الكبيسي،٢٠١١،ص٢٩).

كما اوضح سناء شقواره أن هناك نوعا أخر من التحديات تواجه الجامعات في قيامها بمسؤولياتها المجتمعية، وهي التحديات أو المعوقات البشرية، وهي تتعلق بجوانب مختلفة يمكن ان تحد من امكانية تفعليها من بيها نقص اعدادالموارد البشرية، ضعف تدريب منتسبي الجامعة على آليات تفعيل المسؤولية المجتمعية، كذلك ضع وعي بعض أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في المسؤولية المجتمعية، وبأهمية تبادل الخبرات بين المنظمات الاكاديمية والمجتمع المحلي، والنظرة التقليدية لدور الجامعة (شقواره،٢٠١٣،ص٣٩).

النوع الثالث من المعوقات التي تواجه الجامعات في قيامها بأدوارها في المسؤولية المجتمعية، تتحدد في المعوقات المادية، وترتبط غالبا بنقص الموارد ا لتي تتلقاها الجامعات لغايات تمويل متطلبات تحقيق المسؤولية المجتمعية، أو تتعلق بعدم ثبات البنية التحتية التي تدعم انشطة المسؤولية المجتمعية وتعرضها المستمر للتغيير.

٥-٧ المسؤولية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي

لوقت قريب كانت الباحثة تعتقد أن المسؤولية الاجتماعية هي مصطلح ومفهوم صك في العصور الحديثة، إلا أن القراءة والبحث في الموضوع أفضت إلى نتيجة مغاير لهذا الاعتقاد بالمرة ، فالمسؤولية الاجتماعية مفهوم قديم قدم الحضارات الإنسانية ذاتها، فقد حاولت الحضارة اليونانية أن تقدم تفسير فلسفي لموضوع المسؤولية الاجتماعية وحيوية الدور الذي تستطيع أن تقوم به في حياة الفرد والمجتمع، فقد كان سعي أفلاطون الأساسي متمثلا في إنشاء مجتمع مثالي، تتحدد فيه المسؤولية بشكل كبير بالنسبة لكافة شرائحه، ما حاول

أرسطو إنشاء الفرد الفاضل وسلوكه الأخلاقي، ركز أرسطو على دور الفرد في المجتمع مع الآخرين وعلى العلاقة التي يمكن أن تشيع نوع ضد العدالة الشاملة. وقد ارتبط مفهوم المسؤولية تاريخياً بفكرة العدل والأخلاق والمساواة والنظام الاجتماعي (عبد الرحمن،٢٠١٨،ص٨٥).

وفي الفكر الإسلامي، احتل مفهوم المسؤولية الاجتماعية مكانة مهمة للغاية، فاحد الأحاديث النبوية كان موضوعها هو المسؤولية الاجتماعية، حيث يقول الرسول صل الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ رَاعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ؛ فَالإِمَامُ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ" (صيح البخاري،ص٢٤٠٩) ، وتأويل هذا الحديث يشير إلى أن كل إنسان له مسؤوليته تجاه الآخرين.

وفي العصر الحديث نحى مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى اتخاذ معاني تتوافق وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمعات الغربية على وجه الخصوص، وكان ذلك متزامن مع ما مرت به تلك المجتمعات من تحولات ذات طبيعة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، وفي هذا الصدد نظر ديوي إلى المسؤولية على أنها نزوع الفرد إلى التفكير المسبق في النتائج المحتملة لأي خطوة مقترحة وقبول هذه النتائج عن قصد (عمر،٢٠١٧،ص٥٦) ، كما يعد جون بول سارتر من أبرز الفلاسفة الوجوديين الذين ربطوا المسؤولية بالحرية، فالإنسان لما كان محكوماً عليه أن يكون حراً، فإنه يحمل على عاتقه عبء العالم كله إنه مسؤول عن نفسه بوصفه حالة وجود (سارتر،١٩٦٦،ص٨٣٧).

وفي التنظير السوسيولوجي ارتبطت المسؤولية الاجتماعية بالفرد واطاره الاجتماعي، فالمسؤلية الاجتماعية هي مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأي عام. وتتميز هذه المسؤولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافة ومنظومة القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة بالنتائج التي تتحقق على ساحة المجتمع. على هذا النحو تعد المسؤولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع، لأن المجتمع وليس الدولة أو النظام السياسي هو هدف ونطاق فاعلية المسؤولية الاجتماعية(ليلة،٢٠١٥،ص١٤٥).

لقد أدى التطور الفكري والعلمي والصناعية والتقني إلى تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وتعقدها أكثر فأكثر، إذ برز دور الدولة كسلطة عليا تعمل على هيكلة وتنظيم المجتمع سياسات واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، وذلك بتنظيم وهيكلة مؤسساتها ومنظماتها سواء كانت حكومية أو خاصة، حيث زادت عدد المؤسسات والمنظمات في مختلف المجالات، وزادت عمليات التبادل الانفتاح بين الدول، وزادت المنافسة بين المؤسسات، وأصبح الهدف الأسمى لها هو الربح وتحقيق المصالح الذاتية، وأدى هذا الوضع إلى بروز مشاكل وأزمات اجتماعية واقتصادية، نجم عن كل ذلك أن حملت المؤسسات ادوار مستحدثة من ضمنها المسؤولية المجتمعية، وتنبه علماء الاجتماع إلى تلك المسألة فعمدوا من خلال التحليل السوسيولوجي إلى ربط المؤسسات بمحيطها المجتمعي الذي تنتمي إليه، فضلا عن التركيز على نسقها ونظامها الداخلي، مما ادى إلى اعتبار المؤسسة بنية اجتماعية مترابطة الاجزاء من ناحية متفاعلة مع البيئة الخارجية التي توجد ضمنها من الناحية الأخرى (الزهرة، ٢٠٢١،ص١٤٦).

ويعد المنظور الوظيفي وما لحق به من تطور عبر البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات النظرية التي يمكن الاستفادة من مفاهيمها في فهم قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على وجه العموم.

وتضم النظرية البنائية الوظيفية مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يمكن أن تكون فاعلة في فهم وتفسير دور الجامعة في المسؤولية الاجتماعية، وهي: مفهوم البناء structure ومفهوم الوظيفة function ومفهوم النسق الاجتماعي Social system ويشير الأول (البناء) إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية ، أما الثاني (الوظيفة) فيشير إلى النتائج أو الآثار المرتبطة على النشاط الاجتماعي، هذا في حين أن الثالث (النسق الاجتماعي) فيمكن من خلاله تحليل الجوانب الهيكلية البنائية والجوانب الدينامية الوظيفية فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق يؤدي كل منها وظيفة محددة(زايد وعلام،٢٠٠٦،ص٥٢).

ويشكل التوازن حجر الزاوية في الفهم الوظيفي للمجتمع، ومن ثم فقد اعتبرت البنائية الوظيفية المحافظة على الاستقرار هو المهمة الأساسية الواجب تحققها لبقاء المجتمع واستمراره، ومن ثم فإن أي خلل في النسق وانحرافه هو أمر عارض نسبي ووقتي في حين أن الثبات والتوازن والاستقرار هو الأمر المطلق والحالة الطبيعية لوجود النسق وهذا ما أكد عليه " تالكوت بارسونز " فداخل كل نسق اجتماعي توجد دوافع قوية للتوازن والاستقرار في مواجهة المؤثرات الخارجية""(الزغبي،١٩٩٦،ص١٢٠-١٢١).

إن المجتمع من وجهة نظر البنائية الوظيفية هو كل مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفةً معينةً من أجل تحقيق أهداف الكل، أي أن المجتمع ما هو إلى نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله(الحسيني،١٩٨٥،ص١٢٣).

ويمثل مفهوم النسق الاجتماعي احد المفاهيم المركزية في البنائية الوظيفية، وهو الإسهام الذي جاء به منظرها الأول تالكوت بارسونز، والذي ضمنه كتابة الضخم النسق الاجتماعي The Social System، وقد أقام بارسونز نظريته عن النسق في نظرته للفعل الاجتماعي(Parsons,1991,p.1-2).

ويشكل الفعل الاجتماعي الجوهر الذي يعمل من خلاله النسق الاجتماعي، وقد اكد بارسونز على أنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الطرف الآخر في عملية التفاعل الاجتماعي، والفاعل سواءً كان شخصاً أو مجموعة لا يمكن أن يقوم بفعله بعيداً عن الآخرين، وبهذا يقوم مع تواتر الفعل ومن خلال ما يتشكل من علاقات اجتماعية، بناء اجتماعي ويكون النشاط الذي يتضمنه الفعل موجهاً لتحقيق هدف ما، وبذلك فقط ربط بارسونز بين البناء والوظيفة ويصبح التفسير الوظيفي جزءاً مهماً من نظريته في النسق الاجتماعي(Parsons,1991,p.٣-١٤).

وإلى جانب اسهام بارسونز في البنائية الوظيفية، مثل إسهام عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون رافدا مهما أخر في هذه النظرية، وقد ضمنت أفكار ميرتون الكثير من الأفكار والمفاهيم التي تندرج تحت البنائية الوظيفية، أهمها: مفهوم الوظيفي وغير الوظيفي، ومفهوم الوظائف الكامنة في مقابل الوظائف الظاهرة، ثم مفهوم البدائل الوظيفية.

وفي معرض توضيحه لفكرته عن الضروريات الوظيفية أشار ميرتون إلى أن الوظائف هي النتائج والآثار الملاحظة التي تعمل من أجل تكيف أو توافق نسق معين، أما الوظائف السلبية أو الاختلالات الوظيفية Dysfunction فهي تلك النتائج أو الآثار الملاحظة التي تقلل من التكيف أو التوافق في هذا النسق(Merton,1967,p.20-21).

وبناء على ذلك فإن الوظيفة الاجتماعية تقع على عاتق الأنساق الاجتماعية داخل المجتمع، كالنسق السياسي أو الأسري أو الاقتصادي وغيرها من الأنساق التي تؤدي إلى إحداث تكيف وتوافق وتلبية واضحة لمتطلبات وجودها (العقيلي،٢٠٠٨،ص١٣).

وفي مناقشته لمفهوم الوظائف ميز ميرتون ميز بين نوعين من الوظائف وهما: الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة وقصد ميرتون بالوظيفة الظاهرة النتائج الموضوعية التي يمكن ملاحظتها والتي تسهم في الحفاظ على النسق والتي يقصدها المشاركون في النشاط، أما الوظيفة الكامنة فهي التي لم تكن مقصودة أو متوقعة، وكمثال لذلك وقد أوضح سمير نعيم أن ميرتون لم يستحدث مفهومي الوظيفية الظاهرة والوظيفية الكامنة، ولكنه استعار هذين المفهومين من عالم النفس الشهير فرويد الذي استخدمهما في التمييز بين المحتوى الظاهر (أي الشعوري) والمحتوى الكامن (أي اللاشعوري) للحلم(أحمد،١٩٨٥،ص٢٠١).

ووفقا لتلك المفاهيم التي قدمها كل من بارسونز وميرتون، ترى الباحثة أن ما الجامعة في أدوارها المترتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، تشكل احد الانساق الاجتماعية الفرعية التي تتدرج تحت نسق أكبر وهي النسق الثقافي وفقا لرؤية بارسونز، وهي تقوم بمجموعة من الوظائف الظاهرة والكامنة على حد تعبير ميرتون، تلك الوظائف التي تتدرج تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية تفرض على الجامعة أن تقوم بدورها في حفظ النسق العام ومن ثم استمراره ونجاحه في تحقيق اهدافه المتمثلة في تقدم المجتمع وتوازنه.

٨. الإجراءات المنهجية للبحث:

٨-١ منهجية الدراسة

بالنظر إلى أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة تحدد في رصد وتحديد درجة ممارسة الجامعات المصرية للمسؤولية المجتمعة، وان هذا الرصد سيتم من خلال مقارنة تلك

المسؤولية في الجامعات الحكومية والخاصة، فإن الباحثة اعتمدت على منهجين اساسين، الاول هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وهو منهج وصفي، حقق للباحثة الجانب الاول من الدراسة والمتمثل في وصف أدوار الجامعات لأعمال المسؤولية المجتمعية. أما المنهج الثاني، فهو المنهج المقارن، حيث عمدت الباحثة إلى اجراء مقارنة بين دور الجامعات الحكومية في تحقيق المسؤولية المجتمعية (ممثلة بجامعة المنوفية) ودور الجامعات الخاصة في ذات الامر (ممثلة في جامعة ٦ أكتوبر).

٢- ٨ حدود البحث:

- **حدود الموضوع:**درجة ممارسة الجامعات للمسؤولية الاجتماعية في المجتمع المصري.
- **الحد البشري:** تحدد الحد البشري في أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية وجامعة ٦ أكتوبر .
- **الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة الميانية في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢.

٩- الجانب التطبيقي:

١-٩ مجتمع البحث

تم تطبيق الدراسة الميدانية على كل من جامعة المنوفية، وجامعة ٦ أكتوبر وفيما يلي نبذة مختصر عن كل جامعة:

أ. جامعة المنوفية:

أنشئت جامعة المنوفية بالقانون رقم (٩٣) الصادر في الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٧٦ م ومقرها بشبين الكوم ، لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي ، ولدعم الجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى في تحقيق رسالتها في تنمية وتطوير المجتمع من خلال تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية متميزة. واقتضى القانون (٩٣) في مادته الثانية بأن تتكون جامعة المنوفية من الكليات التابعة آنذاك لجامعة طنطا بشبين الكوم ومنوف . كما صدر في الخامس والعشرين من نوفمبر لسنة ١٩٧٦ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٤٢) بأن تضم جامعة المنوفية ٢١ كلية منها :الزراعة، الهندسة، التربية،

وكلية الهندسة الإلكترونية بمنوف ,كلية الاقتصاد , الصيدلة, الحاسبات والمعلومات , معهد الكبد ,كلية التربية , العلوم , التجارة , الطب , الحقوق , الاداب , الاعلام , الذكاء الاصطناعى ,تربية, طفولة مبكرة , علوم صحية , تربية رياضية , طب بيطرى (الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة المنوفية)

ب. جامعة ٦ أكتوبر: تعد جامعة ٦ اكتوبر من أقدم الجامعات الخاصة في مصر، وقد انشأت الجامعة بالقرار الجمهوري رقم (٢٤٣) لعام ١٩٩٦، وهي عضو اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الأفريقية، ومقرها مدينة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة. تضم الجامعة في الوقت الراهن اربعة عشر كلية وهي كليات: الطب والجراحة، طب الأسنان، الصيدلة، العلاج الطبيعي،تكنولوجيا العلوم الصحية والتطبيقية، التمريض، الهندسة، نظم المعلومات، الفنون التطبيقية الاعلام وفنون الاتصال، الاقتصاد والادارة، اللغات والترجمة، التربية، السياحة الفندقية (الموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة).

٢-٩ عينة البحث

اعتمدت الباحثة على أسلوب المعاينة العمدية (الغرضية) وذلك لصعوبة سحب عينة احتمالية ، لعدم استطاعت الباحث الوفاء بشروط هذا النوع من العينات، نظرا للظروف التي فرضتها جائحة كوفيد_١٩ خلال تلك الفترة، وقد تمكنت الباحث من سحب عينة بلغ حجمها (٢١٢مفردة) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين محل البحث.

١-٢-٩ طريقة سحب مفردات العينة

قامت الباحثة بسحب مفردات العينة بالطريقة الميسرة، وذلك بالمرور على مكاتب السادة اعضاء هيئة التدريس بالجامعتين محل البحث، وتوزيع الاستبانة الورقية وذلك بعد توضيح الهدف من الدراسة، وقد تمكنت الباحثة من توزيع ٢٢٢ استبيان وبعد التدقيق تم استبعاد عدد ١٠ استبانات لعدم استيقاء البيانات كاملة، ومن ثم أصبحت العينة في شكلها النهائي تتضمن (٢١٢ عضو وعضوة هيئة تدريس من جامعتي المنوفية و٦ أكتوبر.

٢-٢-٩ وصف عينة الدراسة

تحددت خصائص عينة البحث في التالي:

– توزعت عينة الدراسة حسب النوع بواقع ٣٤٪ للذكور و٦٦٪ للإناث.

– توزعت العينة حسب الفئات العمرية بواقع ٤٢.٥٪ % الذين تقع أعمارهم ما بين أربعين إلى أقل من خمسين عام، و٢٩.٢٪ ممن تزيد أعمارهم عن الخمسين عام، و١٧٪ للذين تقع أعمارهم ما بين ثلاثين إلى أقل من اربعين عام، و١١.٣٪ للذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عام.

– توزعت عينة الدراسة حسب الدرجة الأكاديمية بواقع ٤٧.٢٪ للمدرسين و٢٩.١٪ للأساتذة المساعدين و٢٣.٦٪ للأساتذة.

– توزعت عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية بواقع ٣٨.٢٪ للثانوي العام و٥٥.٤٪ للتعليم الجامعي و٦.٤٪ للدراسات العليا.

– توزعت عينة البحث حسب سنوات الخبرة بواقع ٦٢.٣٪ ممن تزيد خبرتهم عن عشرين عاما، و١٢.٣٪ ممن تقع خبرتهم ما بين خمسة عشرة إلى أقل من عشرين عام، وذات النسبة (١٢.٣٪) للذين تقع خبرتهم ما بين عشرة إلى أقل من خمسة عشر عام، و١٣.٢٪ للذين تقل خبرتهم عن العشر سنوات.

– توزعت عينة الدراسة حسب الجامعة بواقع ٥٥.٧٪ للعاملين بجامعة المنوفية و٤٤.٣٪ للعاملين بجامعة ٦ أكتوبر.

٣-٩ -أداة الدراسة:

اعتمدت الباحث بشكل أساسي على أداة الاستبيان، وقد التزمت الباحثة بالخطوات المنهجية المتبعة في بناء وتصميم الاستبيان على النحو التالي:

١-٣-٩ تصميم الاستبيان في شكله الأولى: قامت الباحث بداية بالرجوع إلى الكثير من الدراسات التي تناولت قضايا المسؤولية المجتمعية ، سواء الدراسات العربية أو الدراسات الأجنبية, وذلك بهدف التعرف على طبيعة الموضوعات والقضايا التي أثارتها كل دراسة, ونوعية الأسئلة التي تضمنتها الأدوات التي اعتمدت عليها تلك الدراسات, وقد استفادت الباحث كثيرا من هذا الإجراء, إذ تمكنت بفضل تلك الدراسات من تحديد عدد رصد القضايا التي ركزت عليها الدراسات السابقة.

١-٣-٩ **صدق الأداة:** قامت الباحثة بقياس صدق الأداة وتم ذلك من خلال أسلوبين:

-الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

قامت الباحثة بعرض الاستبيان على عدد من المتخصصين ، وبلغ عدد المحكمين (٧) محكمين ، وقد أسفرت هذه العملية على عدد من التعديلات والملاحظات غاية في الأهمية، وقد قامت الباحثة بإجراء كافة الملاحظات والتعديلات التي أبداها السادة المحكمون. وانتهى إلى وضع الاستبيان في شكله شبه النهائي تمهيدا لتطبيقه على العينة الاستطلاعية للتأكد من قدرتها ومدى صلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة. وقد أبقت الباحث على جميع العبارات التي تعدت نسبة اتفاق المحكمين عليها ٩٠٪.

- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد الانتهاء من تحكيم الأداة، قامت الباحثة بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت (٣٥ مفردة) من مجتمع الدارسة، وذلك بهدف قياس صدق الاتساق الداخلي، وقد اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R), بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، وقد جاءت معاملات الارتباط ما بين (875. إلى 866), وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوي معنوي بلغ (٠.٠١)، وهو ما يعني أن الاستبيان الذي اعتمدت عليه الباحثة يتسم بدرجة عالية من صدق الارتباط، ويؤهله للحصول على البيانات المطلوبة.

٣-٣-٩ ثبات الاستبيان:

استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات الاستبيان، وقد تراوحت قيمة معامل ألفا بين ٠.٨١٠ إلى ٠.٨٨٤ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على الاستبيان من ناحية الثبات.

وقد تكونت الاستبانة في شكلها النهائي من المحاور التالية:

أ. محور البيانات الأولية التي تشمل: النوع، الفئة العمرية، الدرجة الأكاديمية، سنوات الخبرة، والجامعة محل العمل.

ب. المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع. ويتكون المحور من (١٢ عبارة).

ت. المحور الثاني: المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه البيئة، ويتكون من (١١ عبارة) موزعة على أربعة بنود.

ث. المحور الثالث: المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه الموارد البشرية ، ويتكون من (١١ عبارة).

ج. المحور الرابع: المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه المستفيدين، ويتكون من (٧ عبارات).

ح. المحور الخامس: المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه الطلاب، ويتكون من (٧ عبارات).

٤-٩ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ. اعتمدت الباحث على المعاملات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. معامل بيرسون لقياس درجة صدق الأداة. معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الأداة .

ب. للمعالجة الإحصائية لعبارات الاستبيان وحساب الوسط المرجح قامت الباحثة بوضع الاستجابات وفقا لنمط ليكارت الثلاثي يبدأ بـ " درجة كبيرة " = (٣), وينتهي بـ" درجة ضعيفة "(١).

وتم حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) وفقا للجدول التالي:

جدول (١) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الاجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
١	من ١ إلى أقل من ١.٦٧	يتحقق بدرجة صغيرة	ضعيفة
٢	من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
٣	من ٢.٣٤ إلى ٣	يتحقق بدرجة كبيرة	كبيرة

يوضح الجدول السابق أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (١-٢-٣) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

١٠. نتائج الدراسة الميدانية:

١٠-١ النتائج الخاصة بالتساؤل الأول: ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع؟

جدول (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجةممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرت المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	لدى الجامعة خطة لمواجهة الكوارث والأزمات	2.472	.6774
٢	تحرص الجامعة على دعم الأنشطة الاجتماعية للمجتمع	2.557	.6895
٣	تقوم الجامعة بتقديم المنح الدراسية لأبناء المجتمع	2.274	.7608
٤	لدى الجامعة برنامج متطور لإعداد الشباب لسوق العمل	2.198	.7840
٥	تساهم الجامعة في تنمية البنية التحتية للمجتمع	2.198	.7594
٦	تقدم الجامعة دورات تدريبية لمختلف شرائح المجتمع	2.198	.7840
٧	تحرصا لجامعة على توفير فرص العمل لأفراد المجتمع من الجنسين	1.868	.8824
٨	تقوم الجامعة بمشاركة المجتمع المدني في انشطته	2.292	.8024
٩	تسهم الجامعة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية	2٥2.4	.7313
١٠	تحرص الجامعة على نشر ثقافة العمل التطوعي بين الطلاب داخل الحرم الجامعي	2.425	.7903
11	تنظم الجامعة برامج تعليمية مستمرة	2.585	.6866
12	تقدم الجامعة خدمات تطوعية في المؤسسات الحكومية والأهلية	2.264	.8064
	المتوسط العام	2.31	.57328

توضح بيانات الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد لدرجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية في بعدها الأول

(المسؤولية تجاه المجتمع)، وتوضح هذه البيانات أن هناك اثنى عشر مؤشرا دالة على ذلك، وتظهر البيانات أن خمسة من تلك المؤشرات جاءت عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية _وفقا لدرجة القطع بالجدول رقم (١)_ عن (٢.٣٤)، هذا في حين أن باقي المؤشرات وعددها سبعة جاءت عند مستوى (متوسط) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤).(*)

وتوضح البيانات السابقة أن تنظيم الجامعة لبرامج التعليم المستمر كمؤشر للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٥٨)، يليه في الترتيب الثاني حرص الجامعة على دعم الأنشطة الاجتماعية للمجتمع بمتوسط حسابي (٢.٥٥)، وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر امتلاك الجامعة لخدة لمواجهة الكوارث والأزمات بمتوسط حسابي (٢.٤٧)، ثم دعم الجامعة للانشطة الثقافية والحضارية بمتوسط حسابي (٢.٤٥)، وفي الترتيب الاخير للمؤشرات التي حصلت على مستوى (مرتفع) جاء مؤشر حرص الجامعة على نشر ثقافة العمل التطوعي بين الطلاب بمتوسط حسابي (٢.٤٢).

وعلى الرغم من وجود خمسة مؤشرات حصلت على تقدير (مرتفع) إلا أن المتوسط العام لدرجة ممارسات المسؤولية الاجتماعية جاء عند مستوى (متوسط) حيث حصل على متوسط حسابي قدره (٢.٣١)، وهو ما يعني أن التزام الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع بوجه عام لا يرقى إلى المستوى المطلوب من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

ومن الناحية السوسيولوجية يمكن القول بأن الجامعتين محل الدراسة يمثلان _وبلغة البنائية الوظيفية_ أحد أجزاء أو مكونات النسق الثقافي وتمارسان في ذات الوقت عدد من الوظائف التي تعبر عن التزامها بالمسؤولية المجتمعية نحو المجتمع الذي تعملان فيه.

فالجامعتين محل البحث يقومان هنا بدور ووظيفة مهمة مواجهة للمجتمع الأكبر، هذه الوظائف وتلك الأدوار تقومان بها بوصفهما جزء من البناء الاجتماعي للمجتمع الأكبر، والجامعة بوجه عام ووفقا للمنظور البنائي الوظيفي تقوم ببعض الأدوار التي تتكامل مع باقي

(*) ستكتفي الباحثة بعرض المؤشرات التي حازت على درجة مرتفعة، بوصفها المؤشرات الأكثر تقديرا من قبل أفراد عينة البحث.

مؤسسات الدولة في تحقيق التوازن الاستقرار، وهما مهمتين أساسيتين في بقاء المجتمع واستمراره.

وتقوم الجامعة بتلك الأدوار على وجه العموم ووفقا للتفسير الوظيفي بناء على دافع داخلي وتأدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع الأكبر الذي تعمل خلاله، فالجامعة هنا بمثابة نسق _سواء كلي أو جزئي_ ودخل هذا النسق توجد دوافع قوية للتوازن و الاستقرار وفقا لتعبير بارسونز.

٢-١٠ الإجابة على التساؤل الثاني: ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة؟

جدول (٣) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجةممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرت المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تنشط الجامعة في البحوث العلمية الخاصة بقضايا البيئة	2.406	.7513
٢	تلتزم الجامعة بكافة قوانين البيئة	2.425	.7014
٣	تحرص الجامعة على استخدام الآلات والمعدات التي تعمل على الحد من تلوث البيئة	2.236	.7975
٤	تحرص الجامعة على التخلص من المخلفات بشكل يكفل حماية البيئة	2.481	.7052
٥	تقوم الجامعة باستعمال المواد الأولية الصديقة للبيئة	2.245	.8006
٦	لدى الجامعة خطة استراتيجية للمحافظة على البيئة	2.330	.7995
٧	تساهم الجامعة في برامج حماية البيئة والرقابة عليها	2.340	.8248
٨	يوجد بالجامعة جهاز لمراقبة قضايا البيئة	2.028	.8082
٩	تقدم الجامعة تبرعات لحماية البيئة	1.887	.8411
١٠	تقدم الجامعة برامج تعزز من الوعي بقضايا البيئة	2.170	.7724
11	تحرص الجامعة على المحافظة على الموارد والطاقة	2.226	.8062
	المتوسط العام	2.25	.62750

توضح بيانات الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد لدرجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية في بعدها

الثاني (المسؤولية تجاه البيئة)، وتوضح هذه البيانات أن هناك إحدى عشر مؤشرا لممارسات المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة، وتظهر البيانات أن أربعة من تلك المؤشرات جاءت عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية عن (٢.٣٤)، هذا في حين أن باقي المؤشرات وعددها سبعة جاءت عند مستوى (متوسط) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين(١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤).

وتظهر البيانات السابقة أن حرص الجامعة على التخلص الآمن من المخلفات بما يكفل حماية البيئة جاء في مقدمة أدوار مسؤوليتها المجتمعية تجاه البيئة، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٨)، يليه التزام الجامعة بكافة قوانين البيئة بمتوسط حسابي (٢.٤٢)، ثم النشاط العلمي المتعلق بقضايا البيئة بمتوسط حسابي (٢.٤٠)، يليه مساهمة الجامعة في برامج حماية البيئة والرقابة عليها بمتوسط حسابي (٢.٣٤).

والملاحظة هنا أنه على الرغم من حصول أربعة مؤشرات على تقدير (مرتفع) إلا أن المتوسط العام للمسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه البيئة جاء أيضا عند مستوى (متوسط) وهو بالتالي لا يختلف عن النتيجة السابقة حول مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع.

فالبيانات تظهر أيضا حصول عدد من الممارسات على تقدير متوسط، وهي ممارسات مهمة للغاية عند الحديث عن المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه البيئة، منها: تقديم تبرعات لحماية البيئة، ووجود جهاز بالجامعة لمراقبة قضايا البيئة، ومساهمة الجامعة ببرامج لتعزيز الوعي بقضايا البيئة، وهو الدور الذي ربما يكون من أكثر الأدور والممارسات التي يجب أن تحظي بدرجة عالية، لكنها للاسف جاءت في ترتيب متأخر للغاية.

وعلى الرغم من أن الطابع العام لممارسات المسؤولية المجتمعية للجامعتين محل البحث تجاه البيئة جاء عند مستوى (متوسط) إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة والإشادة ببعض المؤشرات التي حصلت على وزن (مرتفع)، فمن خلال تلك الممارسات تساهم الجامعتين محل البحث في تحقيق تكامل انساق المجتمع المختلفة، فالمجتمع وفقا للبنائية الوظيفية هو حاصل مركب لمجموعة من الأنساق الفرعية، وثمة تساند يجب ان يقوم بين تلك الانساق الفرعية حتي يتمكن المجتمع من الاستمرار والاستقرار، وهذا بالضبط ما تقوم به الجامعة

كمؤسسة يقع على عاتقها مسؤولية مجتمعية متعددة الجوانب، يحتل الجانب البيئي فيها مكانة مهمة، وذلك بالنظر إلى الخطورة والأهمية التي باتت تمثلها قضايا البيئة في السنوات الأخيرة.

ويمكن للباحثة القول بأن الجامعة تقوم بعدد من الوظائف الظاهرة والكامنة فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة، من الوظائف الظاهرة المباشر تلك الوظائف المتعلقة بالتخلص من المخلفات بطريقة آمنة تكفل حماية البيئة، وأيضا التزامها بقوانين البيئة، أما الوظائف الكامنة فتتجسد في النشاط العلمي الذي تقوم به الجامعة في الاهتمام بقضايا البيئة، ومو نشاط غاية في الأهمية اذ ان نتائجه تنعكس بشكل ايجابي على كافة قضايا البيئة، ليس فقط في المجتمع الذي تعمل فيه الجامعتين محل البحث، بل وعلى المستوى المجتمعي الأكبر المحلي منه والدولي.

٣-١٠ الإجابة على التساؤل الثالث: ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية؟

جدول (٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجةممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرت المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحرص الجامعة على تطوير الأداء الفني للعمالة (تهتم بالعمالة غير الماهرة)	2.094	.8322
٢	تتبع الجامعة سياسة واضحة للتوظيف	2.142	.8080
٣	تحرص الجامعة على تطوير الأداء الإداري للعاملين	2.283	.7383
٤	تحرص الجامعة على تطوير أعضاء هيئة التدريس	2.528	.6633
٥	تقدم الجامعة الرعاية الصحية لكافة العاملين بها	2.481	.7316
٦	تقوم الجامعة بتوفير مساكن للعاملين	1.557	.8038
٧	تقوم الجامعة بأنشطة تسهم في تحقيق رفاهية كافة العاملين بها	1.679	.7733
٨	لدى الجامعة سياسة واضحة في ترقية العاملين بها	2.302	.7930
٩	تهتم الجامعة بتقديم حوافز مادية للعاملين بها	2.113	.8298
١٠	لدى الجامعة صناديق خاصة بالمشكلات مثل حالات العجز والوفاة	2.179	.8465
11	توفر الجامعة شروط السلامة العامة	2.274	.7482
	المتوسط العام	2.14	.56052

توضح بيانات الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد لدرجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية في بعدها الثالث (المسؤولية تجاه الموارد البشرية)، وتوضح هذه البيانات أن هناك إحدى عشر مؤشرا على ممارسات الجامعة للمسؤولة الاجتماعية تجاه الموارد البشرية، وتظهر البيانات أن مؤشرين فقط جاء عند مستوى (مرتفع) حيث زادت متوسطاتهما الحسابية عن (٢.٣٤)، هذا في حين

أن باقي المؤشرات وعددها تسعة جاءت عند مستوى (متوسط) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤).

وتوضح البيانات أن المؤشران اللذان حصلا على تقدير (مرتفع) هما: حرص الجامعة على تطوير اعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي (٢.٥٢)، وتقديم الجامعة للرعاية الصحية لكافة العاملين بها بتموسط حسابي (٢.٤٨).

وقد جاء المتوسط العام لممارسات المسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البشرية عند مستوى (متوسط) حيث حاذ على متوسط حسابي (٢.١٤)، وهو ما يعني أن التزام الجامعة في مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الموارد البشرية جاء أيضا دون المستوى المطلوب من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فغالبية المؤشرات وعددها تسعة جاء ثمانية منها عند مستوى (متوسط)، كما جاء احد المؤشرات وهو مؤشر توفير سلكن للعاملين بالجامعة عند مستوى (ضعيف).

ويمكن فهم أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه الموارد البشرية من منظور فكرة الضروريات الوظيفية، وهي احدى مساهمات روبرت ميرتون في البنائية الوظيفية، إن التزام الجامعة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه القوى البشرية التي تعمل بها على اختلافها، لهو امر غاية في الأهمية، بل وتتوقف عليه نجاح الجامعة كنسق اجتماعي ثقافي على وجه العموم، ومن ثم فإن كافة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في سبيل دعم وتعزيز قواها البشرية، تعد من الضروريات الوظيفية المهمة للغاية اذ ان عليها يتوقف نجاح الجامعة كنسق في تحقيق أهدافه الخاصة والعامة.

٤-١٠ الإجابة على التساؤل الرابع: ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه المستفيدين؟

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجةممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرت المسؤولية الاجتماعية تجاه المستفيدين

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحرص الجامعة على تعريف المجتمع ببرامجها الأكاديمية	9٥2.3	.7547
٢	تحرص الجامعة على تعريف المجتمع بكافة المعلومات الخاصة بالعملية التعليمية	2.283	.7636
٣	تحرص الجامعة على ربط برامجها بحاجة سوق العمل	2.321	.7855
٤	تحرص الجامعة على دعوة المجتمع للمشاركة في تصميم برامجها التعليمية	2.151	.8352
٥	تحرص الجامعة على التعامل مع شكاوي المجتمع والرد عليها	2.189	.8159
٦	تتبنى الجامعة خطة للإعلان عن انشطتها على نطاق واسع	2.264	.7825
٧	تدعوا الجامعة أفراد المجتمع للمشاركة في بعض أنشطة الجامعة الاجتماعية	2.340	.7652
	المتوسط العام	2.27	.67650

توضح بيانات الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد لدرجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية في بعدها الرابع (المسؤولية تجاه المستفيدين)، وتوضح هذه البيانات أن هناك سبعة مؤشرات على ممارسات الجامعة للمسؤولة المجتمعية تجاه المستفيدين، وتظهر البيانات أن مؤشرين فقط جاء عند مستوى (مرتفع) حيث زادت متوسطاتهما الحسابية عن (٢.٣٤)، هذا في حين أن باقي المؤشرات وعددها خمسة جاءت عند مستوى (متوسط) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤).

وقد تمثل المؤشرات اللذان حصلا على تقدير (مرتفع) في حرص الجامعة على تعريف المجتمع ببرامجها الأكاديمية بمتوسط حسابي (٢.٣٥) ودعوة الجامعة أفراد المجتمع للمشاركة في بعض أنشطة الجامعة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٣٤)، هذا في الوقت الذي جاء فيه المتوسط العام لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية تجاه المستفيدين عند مستوى

(متوسط) وهو أيضا يعكس ضعف الدور الذي تقوم به الجامعتين محل البحث في تعزز المسؤولية الاجتماعية نحو المستفيدين.

من الملاحظات المهمة التي أبرزتها البيانات السابقة هو ضعف بعض الأدوار المهمة التي تعد من الأمور المهمة للغاية والتي تعكس في ذات الوقت التلاحم بين الجامعة والمجتمع، فوفقا لتلك البيانات فأن الجامعة لا تربط برامجها بسوق العمل، ولا تحرص على تعريف المجتمع بكافة المعلومات الخاصة ببرامجها التعليمية، كما أنها لا تعلن عن خطتها في الأنشطة الموجهة للمجتمع، وإلى جانب كل ذلك فإنها لا تهتم بدعوة المجتمع للمشاركة في تصميم البرامج التعليمية، ومن كل ذلك نخلص إلى أن ثمة ممارسات للمسؤولية المجتمعية تجاه المستفيدين لا تحظى بالتقدير الكافي من قبل الجامعتين محل البحث والدراسة.، وهنا، ترى الباحثة أن ذلك الوضع يعكس عدد من المعوقات الوظيفية التي يمكن أن تحد من دور الجامعة في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستفيدين وفقا لتفسير البنائية الوظيفية.

٥-١٠ الإجابة على التساؤل الخامس: ما درجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تجاه المنتج (الطلاب الخريجين)؟

جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجةممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرت المسؤولية المجتمعية تجاه الطلاب

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحرص الجامعة على تعزيز كفاءة خرجيها	2.407	.7360
٢	تقوم الجامعة بالتطوير الدائم لبرامجها الدراسية	2.505	.7650
٣	تحرص الجامعة أن تلبي برامجها حاجة المجتمع لمختلف التخصصات العلمية	2.415	.7773
٤	تتبع الجامعة برنامج نشط للجودة والاعتماد	2.651	.6316
٥	لدى الجامعة برامج لمتابعة الطلاب بعد التخرج	2.142	.8536
٦	تواكب الجامعة التطورات العالمية في مختلف التخصصات العلمية	2.292	.7905
٧	تحرص الجامعة على تدريب طلابها وتأهيلهم لسوق العمل	2.321	.7975
	المتوسط العام	٢,٣٧	.65693

توضح بيانات الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد لدرجة ممارسة الجامعات الحكومية والخاصة لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخامس (المسؤولية تجاه الطلاب)، وتوضح هذه البيانات أن هناك سبعة مؤشرات على ممارسات الجامعة للمسؤولة الاجتماعية تجاه الطلاب، وتظهر البيانات أن ثلاثة مؤشرات من بين السبعة جاءت عند مستوى (مرتفع) حيث زادت متوسطاتهما الحسابية عن (٢.٣٤)، هذا في حين أن باقي المؤشرات وعددها ثلاثة جاءت عند مستوى (متوسط) إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤).

وتظهر البيانات السابقة أن المسؤولية المجتمعية تجاه الطلاب جاءت عند مستوى مرتفع، وهو الأمر الذي افصح عنه المستوى العام لهذا البعد والذي جاء عند مستوى (مرتفع) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٧).

وبناء على ذلك يمكن للباحثة القول أن _وعلى العكس من الأبعاد السابقة للمسؤولية المجتمعية للجامعتين محل البحث_ المسؤولية المجتمعية تجاه الطلاب حظيت بتقدير مرتفع من قبل أفراد عينة البحث، وهو الأمر الذي يتضح من خلال عدد من المؤشرات المهمة. من تلك المؤشرات تركيز الجامعتين محل البحث على برنامج الجودة، حظي هذا المؤشر بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، يليه قيام الجامعتين بتطوير برامجها الدراسية بمتوسط حسابي (٢.٥٠)، فضلا عن حرص الجامعة على تعزيز كفاءة خريجيها بمتوسط حسابي (٢.٤٠).

بناء على ذلك يمكن القول بأن الجامعة تقوم بعدد من الوظائف التي تعكس درجة التزامها المرتفعة تجاه طلابها، وهي وظائف تتصل بحرص الجامعة على كفاءة الخريجين وتطوير برامجها الدراسية وتنفيذ برنامج نشط اللجودة، ومواكبة التطورات العالمية في مجال التخصص، وكل تلك الوظائف تجعل من الجامعة عنصرا فاعلا في النسق الثقافي الكلي، وتتكامل عبر وظائفها تلك في تحقيق أهداف النسق المجتمعي الأكبر.

٦-١ الإجابة على التساؤل السادس: -هل توجد فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية ترجع لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة)؟

جدول (٧) الفروق في درجات المسؤولية الاجتماعية وفقا لمتغير الجامعة (حكومية/خاصة)

المحاور	مجال المقارنة	العدد = ن	المتوسط الحسابي	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
تجاه المجتمع	حكومية	118	2.0410	9.308	.000
	خاصة	94	2.6631		
تجاه البيئة	حكومية	118	1.9738	8.325	.000
	خاصة	94	2.6015		
تجاه الموارد البشرية	حكومية	118	1.9260	7.210	.000
	خاصة	94	2.4275		
تجاه المستفيدين	حكومية	118	1.9588	8.777	.000
	خاصة	94	2.6626		
تجاه الطلاب	حكومية	118	2.0799	8.454	.000
	خاصة	94	2.7447		
(**) دالة عند معنوية (٠.٠١) (*) دالة عند معنوية (٠.٠٥)					

باستخدام الاختبار الاحصائي (ت) لقياس الفروق بين متوسطات عينتين، أظهرت نتائج الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين عينة الجامعة الحكومية وعينة الجامعة الخاصة أبعاد المسؤولية المجتمعية الخمسة وهي: المسؤولية تجاه المجتمع، المسؤولية تجاه البيئة، المسؤولية تجاه الموارد البشرية، المسؤولية تجاه المستفيدين، والمسؤولية تجاه الطلاب، وتؤكد المتوسطات الحسابية أن الفروق جميعا

جاءت لصالح عينة الجامعة الخاصة، وهو ما يعني أن درجة ممارسات الجامعة الخاصة بالمسؤولية المجتمعية تتفوق عن درجة ممارسات الجامعة الحكومية لها.

١٢- التوصيات:

أ. يجب أن تتوسع الجامعتين محل البحث في برامج المنح الدراسية المقدم للمجتمع.

ب. لابد ان تحرص الجامعتين على تطوير برامجها بما يتوائم وحاجة سوق العمل.

ت. يجب ان تتبني الجامعتين برنامجا تسهم من خلاله في تنمية البنية التحتية للمجتمع.

ث. التوسع في تقديم البرامج التدريبية منخفضة التكلفة للمجتمع.

ج. تأسيس وحدة متخصصة لحماية ومراقبة البيئة.

ح. التوسع في عمل قوافل لرفع وتعزيز الوعي المجتمعي بقضايا البيئة.

خ. تبني الجامعة لبرامج تستهدف تنمية قدرات العمالة غير المهارة.

د. تبني الجامعة لمشروعات تدعم السكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها.

ذ. التوسع في الانشطة التي تستهدف رفاهية منسوبي الجامعة.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية

- إبراهيم، قدري.(٢٠١٥). أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية. جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- الأسرج، حسين. (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، ، "بدون رقم مجلد" (٩٠)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- أنور، نورا محمد عماد الدين.(٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية، القاهرة: مركز المديرين المصري.
- الخزاعلة، علي محمد سلامة. (٢٠١٩). أثر ادارك العملاء للمسؤولية الاجتماعية في الاحتفاظ بالعميل في الصناعات الاستخراجية في الأردن: الدور الوسيط لصورة الشركة. جامعة آل البيت،عمان، الأردن.
- أحاندو، سيسي (٢٠١٦). متطبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعيلخدمة المجتمع، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجيان الاغواط، عدد٤٢، ص ص ٤٦-٦٤.
- الخطيب، خليل محمد مطهر (٢٠١٩). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة حضرموت، اليمن.
- القطراني، نعمية منصور محمد. (٢٠١٦). *معوقات تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات النفطية الليبية. دراسة ميدانية على مديري الإدارة الوسطى في بعض المنظمات النفطية الليبية العاملة بمدينة بني غازي*. جامعة بني غازي، ليبيا.
- العريفي، عائدة محمد مكرد (٢٠٠٦). دراسة تقييمة لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) معهد الدراسات التربيوية بجامعة القاهرة.

- العياشي، زرزار (٢٠١٧). أبراز دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية، مجلة أداب الكوفة للدراسات الانسانية، مج١،ع٣٢، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق/ ص ص ٢٤٧-٢٧٢.

- البلشي، محمد عبد الخالق محمد (٢٠٢٠). التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات)، كلية التربية، جامعة دمياط، دمياط.

- زايد، أحمد زايد وعلام، اعتماد (٢٠٠٦).التغير الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦

- الطراونة، على عودة وأبو حميدان، عفت محمد (٢٠٢٠). دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد٨, ص ص٢٤١-٢٦٣.

-الكبيسي، عامر (٢٠١١). الادارة العامة الجديدة، مقوماتها وقيمها وقواها، مؤسسة اليمامة للطباعة والنشر، الرياض.

- النويقة، عطاالله بشير عبود (٢٠١٦). أثر اخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية العاملة في منطقة مكة المكرمة، مجلة دراسات_ العلوم الادارية، مج٤٣،ع١، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ص ١١٥-١٣٨.

- العارف، نادية (٢٠٠٣). التخطيط الاستراتيجي والعوملة، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

- الصائغ، محمد سعيد (٢٠١٤). استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب، دراسة وصفية تحليلية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد٩، ماليزيا، ص ص ٤٣٢-٤٧١.

- الرشيد، محمد احمد (٢٠٠٥). دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الاردنية بهذا الدور، رسالة دكتورة (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة عمانا لعربية للدراسات العليا، الاردن.

- الزهرة، مولاي علي (٢٠٢١). المسؤولية الاجتماعية من منظور المقاربات السوسيولوجية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، بحوث ودراسات، مجلد ٥، عدد ١، ص ص ١٤٤-١٦١.
- السيد الحسينى (١٩٨٥)، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ص ١٢٣.
- البخاري (١٤١٤هـ) الجامع الصحيح للبخاري، دار بن كثير، دمشق.
- أحمد، سمير نعيم (١٩٨٥) النظرية في علم الاجتماع. دراسة نقدية، دار المعارف، القاهرة.
- باقر، ندى عيد (٢٠١٢) المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالاداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية، مج٧٣، الجامعة المستنصرية، ص ص ٥٣٧-٥٦٨.
- جاير، محمود ومهدي، ناصر (٢٠١١). دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج م ع) وجامعة الازهر بغزة (فلطسين)، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- جلبي، على عبد الرازق وعبده، هاني خميس أحمد (٢٠١١). العولمة والحياة اليومية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
-العقيلي،جعفر نجم نصر (٢٠٠٨) سوسيولوجيا روبرت ميرتون.دراسة تحليلية ونقدية لبعض طروحاته الاجتماعية, الجامعة المستنصرية, العراق، ص ١٣.
- حراشة، فواز (٢٠٠٩). دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التديس فيها، مجلة علوم انسانية، السنة السادسة، الجامعة الأردنية، عمان.
- حنفي، محمد ماهر محمود (٢٠١٧). المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في تحقيق التنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد.

- سارتر، جان بول (١٩٦٦). الجود والعدم. بحث في الانطولوجيا الظاهراتية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، منشورات دار الآداب، بيروت.
- سعادة، إيمان والخالدي، رجا. (٢٠١٩). واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- شاهين، محمد (٢٠١١). المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة انموذجا، دراسة وصفية تحليلية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- شقواره، سناء علي (٢٠١٢). ابعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات وومتطلبات تحقيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء المؤسسي، المجلد ١، عدد٢، ص ص ٣٧-٥٩.
- طلحي، خولة. (٢٠١٥). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- عبدالحي، رمزي أحمد (٢٠١٢). مستقبل التعليم العالي في الوطين العربي في ظل التحديات العالمية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الرحمن، سناء وناصر، عبد الرضا (٢٠١٠). الدورا لاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد٨٣، كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية، العراق، ص ٢٠٣-٢٤٨.
-عواد، يوسف ذياب (٢٠١٠). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- عبد الرحمن، عبد الله بن سعد الكلباني (٢٠١٨). العمل الاجتماعي من المنظور التاريخي، مكتبة بن رشد، الرياض.

- عمر، فاطمة (٢٠١٧). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولةي الاجتماعية لدى العاملين برئاسة شركات الخاصة بولاية الخرطوم ، رسالة دكتورة (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، الخرطوم، السودان.
- غزال، فضيل (٢٠١٧). مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تفعيل استراتيجية العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
- ليلة، علي (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية المعاصرة وقضايا المجتمع- قضايا التحديث والتنمية المستدامة، الكتاب الأول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- الحاجي، سميرة حسن (٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة السمؤسولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، ع١٧٦،ج٢، كلية التربية، جامعة بورسعيدن ص ص ٥٢٣-٦١١.
- محمد، مديحة فخري محمود (٢٠١٦). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مدلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، عدد ٨٠، الجمعية المصرية لعلم النفس، القاهرة، ص ص ٤٠٧-٤٣٨.
- محمد، سميرة حسن الحاجي (٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، العدد ١٧٦،ج٢، جامعة الازهر، القاهرة، ص ص ٥٢٣- ٦١١.
- محمد أحمد الزغبي (١٩٩٦) التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي والاشتراكي ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط٤، ص ص ١٢٠ -١٢١
- محمد، عادل مبروك. (٢٠١٨). دور مؤسسات الأعمال في تنمية المجتمع بالاستعانة بتجربة الدول الآسيوية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- مقدم، وهيبة. (٢٠١٤). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائر. جامعة وهران، الجزائر.

- مضحي، أحمد كريم. (٢٠١٧). أثر تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصالات في دولة الكويت. ، جامعة آل البيت،عمان، الأردن.
- محمد، سميرة حسن الحاجي. (٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية, جامعة الأزهر، "بدون رقم مجلد (١٧٦)، ٥٢٣-٦١١.
- المعايطة، رقية إسماعيل. (٢٠١٩). أثر المسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية للمنظمات: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات الأردنية. جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
- هللو، إسلام عصام (٢٠١٣). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية، دراسة حالةجامعة الاقصى، رسالة ماجتسير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

- Agus, H.M. & Salas, J. (2017). Strategic and institutional sustainability: Corporate social responsibility, brand value and interbrand listing. Journal of Product & Brand Management, 26(6), 545-558.
- Amato, Alessia A., Henderson, Sybil and Florence, Sue (2009) Corporate Social Responsibility and Sustainable Business A Guide to Leadership. Tasks and Functions. Center for Creative Leadership Greensboro, North Carolina, USA.
- Aamir, A., Rehman, S. U., & Rasheed, M. F. (2014). INFLUENCE OF SOCIAL RESPONSIBILITY ON UNIVERSITY REPUTATION CASE STUDY OF KING SAUD UNIVERSITY (KSU) SAUDI ARABIA. International Journal of Academic Research, 6(2).
- Asemah, E. S., Okpanachi, R. A., & Olumuji, E. P. (2013). Universities and corporate social responsibility performance: An implosion of the reality. African Research Review, 7(4), 195-224.
- Avilés, C., Moyano, M. Á., de León, S., & José, N. (2017). University Social Responsibility and the ISO 26000: 2010 Standard. Case Study of the Universidad Politécnica De Madrid (Spain), European Accounting and Management Review, Vol. 3, No. 2, 75-97

- Ahmad, J. (2012). Can a university act as a corporate social responsibility (CSR) driver? An analysis. Social Responsibility Journal, 8(1), 77-86.
- Brown, Ed & Cloke, Jonathan (2009),Corporate Social Responsibility in Higher Education, ACME: An International E-Journal for Critical Geographies, Vol. 8, No. 3.
-Branco, M. C., & Rodrigues, L. L. (2006). Corporate social responsibility and resource-based perspectives. Journal of business Ethics, 69(2), 111-132.
- Boulouta, I., & Pitelis, C. N. (2014). Who needs CSR? The impact of corporate social responsibility on national competitiveness. Journal of Business Ethics, 119(3), 349-364.
- Carroll, Archie B. (1999). Corporate Social Responsibility Evolution of a Definitional Construct. BUSINESS & SOCIETY, Vol. 38 No. 3, University of Georgia.PP.,268-295.
- Camilleri, Mark A.(2017). **Corporate Social Responsibility Policy in the United States of America.** Idowu S., Vertigans S., Schiopoiu Burlea A. (eds.) Corporate Social Responsibility in Times of Crisis. CSR, Sustainability, Ethics & Governance. Cham, Switzerland, Springer Nature. **DOI**https://doi.org/10.1007/978-3-319-52839-7_7
- Di Bella, V. & Al-Fayoumi, N. (2016(. Perception of stakeholders on corporate social responsibility of Islamic Banks in Jordan. EuroMed Journal of Business, 11(1), 30-56.
- Esmaeilpour, M., Barjoei, S. (2016). The Impact of Corporate Social Responsibility on Brand Equity. European Journal of Social Sciences, *8*(3), 56–66.
-Frolova, I., & Lapina, I. (2014). Corporate social responsibility in the framework of quality management. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 156, 178-182.
- Gorski, Hortensia, Fuciu, Mircea, and Croitor, Natalia (2014). Research on Corporate Social Responsibility in the Development Region Centre in Romania. Procedia Economics and Finance 16 (2014) 224 – 233.
- Geryk, Marcin (2011) Are universities socially responsible, EFMD Global Focus | Volume 5, Issue 3, pp 60-63.
- Hossin, M, Islam, K. and Andrew, J. (2006). Corporate social and environmental disclosure in developing countries: Evidence from

Bangladesh. Proceedings of the Asian pacific conference on international accounting. Hawaii, October.

- Heslin, A. peter. And Ochoa, D. Jenna (2008). Understanding and developing strategic corporate social responsibility. Organizational Dynamics, 37(2),pp./125-144.
- Justice, Dwight W. (2018). Corporate social responsibility:Challenges and opportunities for trade unionists, Multinational Enterprises Department International Confederation of Free Trade Unions (ICFTU).
- Kotler, P. & Lee, N. (2008). Corporate social responsibility: Doing the most good for your company and your cause, John Wiley & Sons.
- Lamo, Said Achmad (2017). Corporate Social Responsibility in Perspective of Public Administration (A Governance Study). ILIRIA International Review – Vol 7, No 1.pp.,22—37.
- Maxim, P. & Olga, F. (2011). Customer Perception of CSR Activities: A Comparative Study of Finnish and Russian Consumers. Baltic Journal of European Studies, 7(2), 59-83.
- Mandhachitara, R. & Poolthong, Y. (2011). A model of customer loyalty and corporate social responsibility. Journal of Services Marketing, *25*(2), 122-133.
- Marin, L., Ruiz, S. & Rubio, A. (2009). The role of identity salience in the effects of corporate social responsibility on consumer behaviour. Journal of Business **Ethics**, *84*(1), 65-78.
- Measuring corporate social responsibility towards employees, Journal for East European Management Studies, ISSN 0949-6181, Rainer Hampp Verlag, Mering, Vol. 17, Iss. 3, pp. 273-291.

-Merton، Robert K. (1967) Social Theory and Social Structure، ، A Divison of Macmillan Publishing co، USA., pp.،20-21.

- Remisova, Anna and Biciova, Zuzana (2012). Measuring corporate social responsibility towards employees. Journal for East European Management Studies, ISSN 0949-6181, Rainer Hampp Verlag, Mering, Vol. 17, Iss. 3, pp. 273-291
- Rashid, M., Abdeljawad, I., Manisah Ngalim, S. & Kabir Hassan, M. (2013). Customer-centric corporate social responsibility: A framework for

Islamic banks on ethical efficiency. Management Research Review, 36(4), 359-378.

- Sohodol, Cisil B, Suher, Idil K. and Altinbasak, Ipek (2009). Corporate Social Responsibility Orientation and Employer attractiveness. Journal of Yasar University,4(15), 2303-2326.

- Shu-Hsiang, C. H. E. N., Nasongkhla, J., & Donaldson, J. A. (2015). University social responsibility (USR): Identifying an ethical foundation within higher education institutions. TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology, 14(4).

- Parsons ,Talcott (1991), The Social System، Routledge، Taylor & Francis Group،New edition، London.

- Quazi, A. & Richardson, A. (2012). Sources of variation in linking corporate social responsibility and financial performance. Social Responsibility Journal, *8*(2), 242-256.

- Vitaliano, D.F. (2010). Corporate social responsibility and labor turnover. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, *10*(5), 563-573.

- World Bank (2005)Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working.Paper, March.

- Weber, M. (2008) "The business case for corporate social responsibility: A company-level measurement approach for CSR". European Management Journal, 25, 247-261.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لجامعة ٦ أكتوبر:

https://o6u.edu.eg/default.aspx?id=70

- الموقع الرسمي لجامعة المنوفية:

/https://www.menofia.edu.eg